ما بعد الجهاد

أمريكا والكفاح من أجل ديمقراطية إسلامية *

محمود قلندر **

برز نوح فيلدمان مؤخراً بوصفه أحد مهندسي السياسة الأمريكية الجديدة تجاه العالم الإسلامي، إذ صار مستشاراً سياسياً لسلطة التحالف التي حكمت بغداد بعد غزوها، كما صار ـــ بعد ذلك ـــ مستشاراً للهيئة التي أناطت بها الولايات المتحدة صياغة الدستور العراقي الجديد. والرجل متخصص في الفكر الإسلامي، إذ يحمل درجة الدكتوراه من جامعة كمبردج، وله عدة دراسات عن الإسلام السياسي ويتحدث العربية بطلاقة. وقد صار مؤخراً مرجعاً مهما لا يغيب عن أجهزة الإعلام والندوات الفكرية المتخصصة في الشأن الإسلامي.

---

* Noah Feldman, *After Jihad: America and the struggle for Islamic democracy* (New York: FFSG, 2004)

** أستاذ مساعد بقسم الإعلام، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

صدرت الطبعة الأولى لكتاب فيلدمان ـــ الذي نحن بصدده ـــ العام الماضي والقوات المتحالفة على أبواب بغداد، فجاء استباقاً موقوتاً للأحداث، وفر للكاتب مكانة مهمة في منظومة جماعة المحافظين الجدد التي أسهمت في رسم الخارطة السياسية الجديدة للشرق الأوسط الكبير. ثم جاءت طبعة ٢٠٠٤ الجديدة ـــ والتي نحن بصدد التعليق عليها ـــ وهي تحمل مقدمة مطولة تقول إن أحداث العراق للعام الذي خلا دليل قاطع على أهمية ما جاء في الكتاب، وتبرر في ذات الوقت للمسؤولية الأخلاقية للولايات المتحدة نحو التغيير الديموقراطي في العالم الإسلامي.

يقع كتاب فيلدمان الذي نترجم عنوانه (مابعد الجهاد: أمريكا والنضال من أجل الديموقراطية الإسلامية) في ٢٦٠ صفحة من الحجم الصغير، ويشتمل على ثلاثة أجزاء في كل منها قسم (أو فصل) صغير. القسم الأول يقدم الفكرة ـــ فكرة الديموقراطية الإسلامية ـــ كما يفهما المؤلف. والقسم الثاني يستعرض نماذج الممارسة السياسية في العالم الإسلامي لقياس بعدها أو قربها من المفهوم المثار. أما القسم الثالث فإنه يركز على كيفية تطبيق النموذج المقترح على الواقع في العالم الإسلامي.

والكتاب في مجمله شبيه بنماذج الكتابات التي ظهرت في بداية الستينيات ـــ بعد رحيل الاستعمار من العالم الثالث ـــ والتي حاولت تقديم النظام الاقتصادي الغربي نموذجا جاهزا للإحتذاء والتقليد، ووصفةً للخلاص من التخلف الاقتصادي في العالم الثالث. وهو بذلك انعكاس لعقلية الوصاية التي قدمت أهم مبررات غزو العراق وهو التغيير نحو الديموقراطية في العالم الإسلامي، والذي يمثله مشروع الشرق الأوسط الكبير.

يبدأ فيلدمان كتابه بتعريف الديموقراطية الإسلامية كما يريد لها أن تكون. وأول ما يؤكده في هذا الصدد هو أن الديموقراطية الإسلامية ليست (ديموقراطية الإسلاميين). وفي معرض تفريقه بين المفهومين يوضح المؤلف أن ما ينادي به الإسلاميون اليوم هو سيادة جو من الحرية يتيح لهم العمل السياسي ويساعدهم على التمكن. ولكن متى ما تمكن

هؤلاء الإسلاميون فإنهم سيتنكرون للديموقرطية وسيسعون إلى تشويهها بما يناسب أغراض سيطرتهم وتحكمهم في المجتمع. وهكذا فإن مفهوم الديموقراطية عند الإسلاميين هو مفهوم أحادي الاتجاه يتيح لهم حرية التعبير، ويمكنهم من تقوية أنفسهم وكسب الناس إلى صفوفهم حتى يصبحوا قوة سياسية قادرة على الوصول إلى الحكم بالنظم الديموقراطية، ولكنهم متى ما وصلوا إلى الحكم، انقلبوا على المفهوم الديموقراطي الغربي وأقاموا نظاماً مشوهاً يسمونه ديموقراطية إسلامية.

ويعتقد المؤلف أن الإسلام والديموقراطية (بمفهومها الغربي الشامل) فكرتان قابلتان للتطور والتفاعل مع الزمن، لأن كلتاهما شاملتان ومرنتان وبسيطتان. ومن ثَمّ فإنهما قابلتان للتفاعل وللتلاقح فيما بينهما بما يولد الديموقراطية الإسلامية في شكلها المقترح. ويبدو واضحاً من قراءة الكتاب أن مفهوم الديموقراطية الغربية كامل الوضوح عند المؤلف، بعكس المفهوم الإسلامي الذي يتبناه لتلك الديموقراطية إذ يعجز المؤلف ـــ في تقديرنا ـــ في إجلاء "إسلامية" تلك الديموقراطية.

فالمؤلف يتناول في عدد من الفصول القصيرة في الجزء الأول عدداً من المفاهيم الإسلامية الأساسية التي تشكل نقاط وقوف مهمة لمن يريد تقديم مفهوم الديموقراطية الغربية في قالب إسلامي. ولكنه لا يفي هذه المفاهيم حقها من الشرح والتوضيح–في منظومة الديموقراطية الإسلامية التي يدعو إليها، بل يعمد إلى التعميم وعرض الواقع المعروف عنها سلفاً. من أمثلة هذه القضايا، قضية المعارضة في الإسلام، قضية الحاكمية، قضية الحريات الشخصية وقضية المساواة. يحاول فيلدمان أن يتجاوز هذه القضايا الشائكة في علاقتها بمفهوم الحريات الغربي، بتبسيط الرؤية الإسلامية لها بصورة مخلة ـــ في تقديرنا ـــ تقربها من المفاهيم الغربية الديموقراطية. فهو تارة يتجاوز إشكاليات وتعقيدات المفهوم بسرد الواقع دون إبداء رأي، كما فعل عند نقاشه لموضوع المساواة في الإسلام، حيث أشار إلى واقع الحقوق السياسية والاجتماعية

للمرأة موضحاً بعض إشكالياته المعروفة فحسب. وتارة يعمم القول دون التفصيل، كما فعل في قضايا الحدود، حيث أشار إلى أن عدداً من الدول التي تجعل من الشريعة قانونها الأساس لا تقوم بتنفيذ الحدود، بينما تطبق بعضها الحدود في أضيق نطاق. ثم تجاوز الموضوع برمته إلى نقطة أخرى وكأنه يريد أن يقول أن الديموقراطية الإسلامية التي يقترحها يمكن أن تفعل الشيء نفسه، تشير إلى الحدود في قوانينها إن أرادت، ولكن دون أن تمارسها.

والواقع أن فيلدمان يلجأ لذات التعتيم والتعميم في موقفه من القضية الجوهرية وهي مسألة الدولة الإسلامية الديموقراطية. فعلى مدى عدة صفحات (٥٤-٥٦) يقدم أربعة نماذج -أو سيناريوهات كما يسميها- لشكل الدولة الديموقراطية الإسلامية كما يقترحه. النموذج الأول هو نموذج تسمح فيه الدولة الإسلامية بحرية التدين لجميع مواطنيها، مسلمين وغير مسلمين، وتكون هذه الدولة إسلامية لمجرد إعلانها أنها دولة إسلامية، وربما لتمسكها ببعض المسائل المظهرية، كالعلم، والقسم عند احتلال الوظيفة الرسمية، والدعاء، واهتمام الدولة بالمساجد (ص ٥٤). ويقول فيلدمان إن مثل هذه الدولة لاشك ديموقراطية ووجود دين رسمي محدد لا يؤثر في حقوق المواطنين الآخرين.

والنموذج الثاني للديموقراطية الإسلامية هو نموذج الدولة التي تعلن أن الشريعة مصدر التشريع في دستورها- كما هو الحال في مصر وباكستان- ولكن دون أن يكون هو المصدر الوحيد، وبالتالي يمكن أن تتأكد الدولة من أن الحقوق الأساسية محافظ عليها.

والنموذج الثالث نموذج يتم فيه تبني القوانين الإسلامية بوصفها نظاما قانونيا متكاملا. وفي هذه الحالة يقوم المجلس التشريعي بوضع قوانين مرجعية مفصلة تتوازى مع القوانين الإسلامية، ومن ثم فإن المجلس التشريعي يتبنى صيغاً متلائمة مع المجتمع

وتكون فيها هذه القوانين أقرب إلى الديموقراطية لأنه تم سنها من قبل مؤسسة ديموقراطية منتخبة.

أما في النموذج الرابع فإن الديموقراطية الإسلامية يمكن أن تتبنى الشريعة (والتي يسميها المؤلف القانون الإسلامي الكلاسيكي) في مجملها (across the board) بأن تقول إن الشريعة هي قانون البلاد. ومن ثم يتم التعامل مع الشريعة تعاملاً أشبه بالتعامل مع القانون الإنجليزي العام، لا بوصفها قانونا صادرا عن هيئة تشريعية محددة. ومن ثم فإنه يمكن اعتبار مثل هذا الخيار ديموقراطياً لأنه تم من قبل هيئة تشريعية مختارة.

وهكذا يمكن أن نرى أن فيلدمان يثير أفكاراً معممة حول هذه النظم الديموقراطية الإسلامية ولكنه بقدر الإمكان يتحاشي الخوض في القضايا الشائكة ذات الصلة بالحريات والحقوق والمساواة.

في هذا الجزء أيضاً يقدم المؤلف عرضاً تاريخياً وجيبوليتيكياً ممتازاً لنشوء وتطور حركة الإسلام الإسلام السياسي منذ جمال الدين الأفغاني وصاحبه محمد عبده ورشيد رضا، ثم البنا وقطب، متطرقاً في استعراضه لتطور الفكر السياسي الإيراني خلال عهد السبعينيات ودور المساندة الأمريكية للشاة في دفع الثورة الإيرانية تجاه العداء لأمريكا، ثم عواقب الغزو السوفييتي لأفغانستان وما أفرزته من نمو العقلية الجهادية وسط شباب من المسلمين على امتداد العالم الإسلامي، ودور الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في دفع حركة (المسلمين الأفغان). ويرى المؤلف دوراً فاعلا للمال السعودي والسلاح الأمريكي والنموذج الإيراني، وتجربة القتال في أفغانستان في دفع الإسلام السياسي إلى موقع الفاعلية التي بدا عليها خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

في الجزء الثاني من الكتاب يقدم الكاتب نماذج من تجارب الديموقراطية في العالم الإسلامي، مستعرضاً عدداً كبيرا من الأنظمة السياسية الآحادية، العسكرية منها

والملكية، والتي حاولت أن تستوعب شكلاً من أشكال الديموقراطية بصورة أو أخرى. وقد استعرض فيلدمان في هذا الجزء تجارب مجموعات من الدول بدأها بالتجربة التركية التي اعتبرها (خارجة) لأنها استبعدت العنصر الإسلامي تماماً في ممارستها السياسية تحت شعارات العلمانية التي تفرضها المؤسسة العسكرية التركية. ومروراً بتجارب جنوب شرق آسيا من إندونيسا، وماليزيا، وباكستان، ثم مجموعة الملكيات البترولية: الكويت والسعودية وبعض دول الخليج من مثل البحرين وقطر والأمارات، وهي كلها دول لا تحتاج مواطنيها للمشاركة في تمويل الدولة بدفع ضرائب، ومن ثم فإن علاقة تلك الدول بمواطنيها هي علاقة أبوية ترعى فيها الدولة المواطن وتفيض عليه من ثرواتها، وبذلك فإن مثل هذه الأنظمة لا تتزعج كثيراً من إمكانية حدوث تململ جماهيري (من جراء الضرائب مثلاً). ثم يناقش الكاتب مجموعة الدول البترولية غير الملكية : العراق وليبيا على وجه الخصوص. ثم الملكيات غير البترولية: الأردن، المغرب، ثم يناقش مصر بوصفها حالة خاصة. ويركز الكاتب نقاشه حول هذه الأنظمة في قربها أو بعدها عن النظام الديموقراطي الإسلامي الذي يدعو إليه. كما يتناول بالتحليل الظروف السياسية الداخلية وتأثيرها على نمو أو انحسار حركة الإسلام السياسي في تلك البلدان وفي المنطقة عموماً. خلاصة قول فيلدمان في هذا الجزء هو أن البلدان المذكورة جميعها تحاول أن تتقارب مع الأفكار العصرية بالركون إلى ممارسة ذات بعد ديموقراطي، كالسماح للأحزاب السياسية بخوض الانتخابات تحت واقع سياسي تسيطر عليه الدولة وتوجهه، كما هو الحال في الأردن ومصر. بيد أن واقع الحال هو بعد معظم هذ الأنظمة عن المثال الديموقراطي الذي يتطلع الكاتب لسيادته في العالم الإسلامي.

ما هو إذن هذا النموذج الذي يبشر به الكاتب، وما هي ملامحه الأساسية؟

يقول فيلدمان إن النظام الديموقراطي الإسلامي المطلوب هو نظام تتكامل فيه الحريات، ويتميز بالعدل والمساواة والشفافية، وتسود فيه الإرادة الشعبية في القرار والاختيار (ص ٢٢٩). ولكن الكاتب يضيف "إن إسلامية مثل تلك الديموقراطية ستكون واضحة المعالم في مساجدها، وخطابها الإسلامي، وفي شعاراتها الثقافية الإسلامية. ولكن لاينبغي أن تتلوث الديموقراطية الإسلامية بالممارسات الاجتماعية والسياسية الرجعية السطحية" (ص ٢٢٩). بمعنى آخر تتوقف الإسلامية على المظهر الإسلامي أكثر من توقفها على الجوهر.

يتجه الكاتب بعد ذلك لتوكيد حتمية الدور الأمريكي في الضغط على الدول المسلمة ودفعها إلى تطبيق هذا النموذج. ويرى الكاتب أن هناك أسباباً براجماتية تجعل أمريكا ملزمة بالدفع نحو تطبيق الدول الإسلامية لهذا النموذج. أولها وجود إسرائيل ذات الصلة الوثيقة بأمريكا إلى درجة تطابق المصالح. فسلامة الكيان الإسرائيلي رهن بوجود أنظمة ديموقراطية تتقبل بطبعها الكيان الإسرائيلي من منطلق ديموقراطي، "وذلك لأن الديموقراطيات لا تهاجم بعضها البعض" (ص ١٩٢). كما أن التكهن حول سياسات وأهداف الدولة الديموقراطية أمر أكثر سهولة إذا ما قيس بالدولة الديكتاتورية، ومن ثم يمكن معرفة نوايا الدولة الديموقراطية نحو إسرائيل بيسر وسهولة. ثم يضيف المؤلف أن الجماهير المسلمة تحت النظام الديموقراطي ستفرض على حكوماتها التعايش مع إسرائيل لأن ذلك في مصلحة التقدم الاقتصادي للمنطقة كلها.

السبب الآخر الذي يحتم على أمريكا أن تبادر بفرض الديموقراطية على المسلمين هو ـــ بنص تعبير فيلدمان (ص ١٩٧): "إن المسلمين دون دعم أمريكا ومساعدتها ـــ لن يستطيعوا أبدا أن يعيشوا حياة كريمة تتحقق فيها صبواتهم وأحلامهم"، فهم بذلك سيبقون إلى الأبد تحت سطوة الديكتاتوريات. وهذا ـــ كما يراه فيلدمان ـــ أمر مأساوي ليس أقل مأساوية من معاناة أفارقة ما خلف الصحراء من فقرٍ ومسغبة. من

ثم فإذا كانت حالات المعاناة الإنسانية تستدعي التدخل من قبل القادرين، فإن رزوح شعب من الشعب تحت الديكتاتورية هي حالة أشبه برزوح شعب تحت أثقال الفقر والفاقة.

السبب البراجماتي الثالث لحتمية فرض النظام الديموقراطي الإسلامي الجديد هي المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، وأهمها تدفق البترول بلا انقطاع وبأسعار معقولة، والتحييد المتوقع لروح العداء لأمريكا السائدة في المنطقة الإسلامية. ولتبرير فكرته هذه يقدم فيلدمان سيناريو لما سيكون عليه الحال لو لم تقم أمريكا بدفع الديموقراطية الغربية في العالم الإسلامي. يقول المؤلف إن المتوقع في حالة تراخي أمريكا عن دفع عجلة الديموقراطية هو أن تؤدي الحالة السياسية في العالم الإسلامي إلى ثورات (إسلامية)في مواقع مثل مصر، والسعودية تقوم فيها حكومات معادية لأمريكا وهو ما سيؤدي إلى الإضرار البليغ بالمصالح الأمريكية في المنطقة.

ويعتقد فيلدمان أن أمريكا ينبغي عليها أن تبعد نفسها عن دعم الحكومات غير الديموقراطية في المنطقة لأن هذا الدعم هو السبب في سيادة روح العداء لأمريكا في المنطقة. ويقول إن عليها أن تساند دعوات الحرية والليبرالية التي تعلو في المنطقة حتى ولو أدى ذلك إلى تمكين الجماعات الإسلامية، فالمؤلف يعتقد أن هذه الجماعات هي الأكثر قدرة وفاعلية اليوم في الساحة السياسية الإسلامية.

ويقول فيلدمان إن على أمريكا أن تفعل ماهو أخلاقي وصحيح، وهو أن تقف مع دعوات الحرية وتساند حركة الإصلاح السياسي المنادية بالتعددية والمسؤولية السياسية والشفافية. ولا ينبغي أن تخشى أمريكا من وصول جماعات إسلامية إلى الحكم عن هذا الطريق لأن النظام الديموقراطي سيدفع هذه الجماعات إلى التخلص من عدائها لأمريكا لأن الجماهير ـــ صاحبة الكلمة النهائية في النظام الديموقراطي ـــ

ستجبرها على التنازل عن تلك الكراهية طالما أن الموقف الأمريكي هو الذي حقق هذه الديموقراطية.

كيف يمكن تطبيق النموذج الديموقراطي الإسلامي المقترح؟

هذا هو محتوى الجزء الثالث والأخير من الكتاب، والذي يقدم فيه فيلدمان سيناريوهات متعددة لكيفية نشر النموذج، تبتدئ بجزرة الدعم الاقتصادي المشروط بتبني الإصلاحات الديموقراطية، مروراً بعصا المنع والتهميش السياسي وانتهاء بفرض التغيير بالقوة الجبرية، على غرار ما جرى في العراق.

ويعتقد فيلدمان أن التحكم في الآخرين من خلال الجزرة الاقتصادية أمر يصلح للدول المسلمة ضعيفة الاقتصاد والتي تعتمد كلياً أو بقدر كبير على الدعم الاقتصادي الأمريكي (مصر- باكستان-الأردن) ، إذ يمكن لأمريكا أن تهدد تلك الأنظمة بحجب العون مالم تستجب لدعوات التحول الديموقراطي المطلوب. أما في حالة الدول المعتمدة على الدعم السياسي الأمريكي أكثر من الاقتصادي، فإن التهميش والصد السياسي والتهديد بدعم القوى المنافسة في المنطقة يمكن أن يكون وسيلة التغيير الأساسي نحو الانفتاح الديموقراطي. ويناقش فيلدمان بتوسع النموذج السعودي في هذا الصدد، إذ يشير إلى أن الدعم الأمريكي للسعودية في معظمه سياسي ، بالتالي يمكن التعامل مع النموذج السعودي بالصد والتغريب، وبالضغط من خلال طرف منافس استراتيجياً في المنطقة، كالطرف الإيراني مثلاً ، وذلك بالاقتراب من الطرف الإيراني على حساب السعودية بحيث تجد السعودية نفسها مجبرة ـــ لكي تنال الرضا ـــ أن تطبق الإصلاحات المطلوبة. وبذلك ـــ يعتقد المؤلف ـــ تضع أمريكا الطرفين الإيراني والسعودي في موضع التنافس والتسابق لنيل الرضى الأمريكي. ومن أساليب الإغواء السياسي المقترحة في هذا الصدد هو أن تقوم أمريكا بإغراء أيٍ من هذه الأطراف بترفيع مستوى علاقته مع أمريكا إلى مستوىً ممتاز ـــ كمستوى العلاقات

مع إسرائيل ـــ متى ما التزم ذلك الطرف بالنموذج الديموقراطي المعروض. ويشير فيلدمان في هذا الصدد إلى الدور الأوروبي الذي فرض على تركيا انتهاج مسلك ديموقراطي أكثر عمقاً من خلال رغبة تركيا العارمة في الانضمام لحلف الناتو. ويقول إن نموذج العلاقة بين تركيا والحلف الأوروبي هو النموذج القابل للتطبيق فيما يتعلق بعلاقات أمريكا بالدول التي لا يمكن الضغط عليها اقتصادياً كالسعودية وإيران.

ثم يبقى الخيار الأخير ـــ خيار التغيير بالقوة ـــ والذي لا يتردد فيلدمان بالتصريح بأنه جائز التطبيق طالما كانت هناك قوى كالعراق وليبيا لا هي بالمستضعفة اقتصادياً حتى تضغط عليها أمريكا بخيار الجزرة، ولا هي ذات اهتمام بأن تدور في الفلك الأمريكي وتنال الرضا والقبول. من بين تلك الدول العراق وليبيا. لهذه الدول يرى فيلدمان أن قوة الدوافع لاستعمال القوة لتغيير النظام في اتجاه الديموقراطية تكمن في ايجاد المبررات العقلانية والاخلاقية المناسبة. ويعتقد أن أكثر هذه المبررات عقلانية هو مبرر رفع القهر عن المواطنين و وإنهاء إذلالهم على يد النظام الديكتاتوري المراد تغييره. فيما يتعلق بالعراق فإن المبرر المذكور كان واحداً من ثلاثة. الاثنان الآخران كانا حيازة أسلحة دمار شامل ودعم الإرهاب الدولي.

ينتهي المؤلف بالقول بأن التدخل الغربي لتعزيز الديموقراطية في العالم الإسلامي (ص ٢٠٦) يحتاج في بداياته إلى وقفة ودعم الجماعات الإسلامية ـــ والتي يبدو المؤلف متشككاً في ديموقراطية سلوكها، وإيمانها بها ـــ لأن هذه الجماعات هي الأكثر تنظيماً وتأثيراً في الشارع الإسلامي. كما أن الجماعات الإسلامية ستكون هي الأحرص على سيادة الديموقراطية لأنها ـــ بحسن تنظيمها وقدرتها ـــ ستكون المستفيد الأكبر من ذلك. ويشير المؤلف إلى أن الفراغ الحادث بغياب منظمات المجتمع المدني في العالم الإسلامي ملأته الجماعات الإسلامية، حيث قامت بتنظيم نفسها في جماعات طوعية وأسهمت في بناء ثقافة الجماعات المدنية كما يفهما الغرب اليوم. من هنا فإن هذه

الجماعات ستكون ذات أهمية قصوى في مساندة النظام الديموقراطي المقترح للعالم الإسلامي، خاصة وأنها قد تبنت نهجاً يبعدها عن العنف ويجعلها قابلة للتأقلم مع المفاهيم الديموقراطية العامة. إن الأمر المهم بالنسبة للمؤلف هو أن الجماعات الإسلامية التي تبنت أسلوب العمل الاجتماعي، والتي تمكنت من الوصول إلى مواقع الفاعلية السياسية بفضل تبنيها للأسلوب الديموقراطي، ستكون هي خير محافظ على الديموقراطية لأنها تستند عليها في شرعيتها.

يقدم فيلدمان نموذجه مستنداً على عدة افتراضات وهمية لا يمكنه التحقق منها. فهو يفترض أن العالم الإسلامي الديموقراطي سيتعايش مع إسرائيل لمجرد أنه ديموقراطي، وليس لأن قضية فلسطين قد تم حلها (يتجاهل الموضوع فلسطين برمته في افتراضاته). وهو يفترض أيضاً أن الجماعات الإسلامية مستعدة للتنازل عن مبادئها المتعلقة بسيادة الدين في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بمجرد وصولها للحكم (لأن هذا هو غرضها). وهذا افتراض لا يقوم على دليل أو سند. ثم يفترض فيلدمان أن عداء الجماعات الإسلامية لأمريكا سببه الأساس هو موقف أمريكا المساند للحكام المستبدين غير الديموقراطيين، ولذلك فإن ابتعاد أمريكا عن مثل هذه المساندة، ودعمها لاتجاهات التحرر والليبرالية في العالم الإسلامي سيكون من نابجه زوال هذا العداء وتلك الكراهية لأمريكا. وهذا بالطبع افتراض قاصر يختصر الامر في قضية فرعية، ويستبعد القضية الرئيسة، وهي الموقف الأمريكي من قضية فلسطين وتجاهلها للحقوق الفلسطينية المشروعة.

مشروع فيلدمان للديموقراطية الإسلامية ـــ كما ذكرنا ـــ قريب الشبه من مشروعات التحديث التي سادت في حقبة الستينيات من القرن الماضي مستندة على الأيديولوجية الاستعمارية التي رهنت التحديث والعصرنة بالنموذج الغربي للتنمية الصناعية. والذي يطالع الجزء الاخير من الكتاب لا يمكنه إلا أن يلاحظ ذات العقلية

في نهج الكاتب وعرضه للبدائل المقدمة لفرض الديموقراطية على المسلمين. إذ لا يتوانى الكاتب عن القول بأن أمريكا من حقها أن تفرض ما تريد لأنها القوة، ولأن منطق العولمة يفترض في غير القوي أن يكون تحت رحمة القوي (ص ٢٠٤-٢٠٥).

نختم بأن نعيد التذكير بأن نوح فيلدمان- مؤلف هذا الكتاب- هو أحد مهندسي مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تسعى الإدارة الأمريكية لفرضه على العالم المسلم ومنطقة الشرق الأوسط.